Derna University Journal of Humanities and Social Sciences, Vol. 4, Issue 8, September 2026.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Derna University Journal of Humanities and Social Sciences (DUJHSS)
Source Homepage: https://dujhss.uod.edu.ly
P-ISSN: 2959-6475 | E-ISSN: 2959-6483 | Impact Factor: 0. 84
https://doi.org/10.58987/dujhss.v4i8.272

دور نظم المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرار بالمناطق الحرة في ليبيا في ظل متطلبات العولمة كإحدى نظريات التنمية الاقتصادية

أ.د.بوبكر فرج شريعة
أستاذ المحاسبة بجامعة بنغازي
Bubaker.shareia@uob.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026/03/05 ؛ تاريخ القبول: 2026/05/28 ؛ تاريخ النشر: 2026/09/01

المستخلص

تهدف هذه الورقة إلى تحليل دور نظم المعلومات المحاسبية في دعم عملية اتخاذ القرار في المناطق الحرة في الاقتصادات النامية، مع التركيز على الحالة الليبية، وذلك في إطار توظيف نظرية العولمة كمدخل تحليلي لفهم متطلبات التنمية الاقتصادية في ظل التحولات العالمية المعاصرة، وتعتمد الورقة على المنهج المفاهيمي والتحليلي هو المنهج الأمثل والأكثر شيوعاً في البحوث النظرية، حيث يستكشف تأثير التكامل الاقتصادي العالمي، وانتشار التكنولوجيا، والتقارب المؤسسي في تبني نظم المعلومات المحاسبية وتعزيز فاعليتها داخل بيئات المناطق الحرة، هذا و تشير نتائج الورقة إلى أن معظم البحوث المحاسبية استندت إلى نظريات طُورت في سياق اقتصادات السوق الليبرالية، مع اهتمام محدود بالسياقات المؤسسية والاقتصادية للدول النامية، ومن خلال التركيز على المناطق الحرة في ليبيا، تسهم هذه الورقة في سد جزء من هذه الفجوة المعرفية وتوسيع تطبيق نظرية العولمة في مجال بحوث نظم المعلومات المحاسبية، كما يبرز التحليل الدور المحتمل لنظم المعلومات المحاسبية في تعزيز الشفافية والكفاءة وتحسين جودة القرارات الإدارية، بما يسهم في رفع القدرة التنافسية للمناطق الحرة وتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي، وفي المقابل، تواجه عملية تطبيق هذه النظم عدداً من التحديات الهيكلية والمؤسسية، من أبرزها ضعف البنية التحتية التكنولوجية، ومحدودية الكفاءات البشرية، وتقادم الأطر التشريعية، وغياب استراتيجيات واضحة للتحول الرقمي، وتخلص الورقة إلى أن تطوير نظم المعلومات المحاسبية يمثل متطلباً أساسياً لتحسين عملية اتخاذ القرار ودعم جهود التنويع الاقتصادي وتحقيق اندماج مستدام في الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية:
العولمة، نظم المعلومات المحاسبية، المناطق الحرة، التنمية الاقتصادية.

The Role of Accounting Information Systems in Supporting Decision-Making in Libyan Free Zones under Globalization as a Theory of Economic Development

Dr.Prof. Bubaker F. Shareia
Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya.

Received :05/03/2026 Accepted: 28/05/2026 Published: 01/09/2026

Abstract

Purpose: This paper examines the role of Accounting Information Systems (AIS) in supporting decision-making processes within free zones in developing economies, with particular reference to Libya, through the lens of globalisation theory as a framework for economic development.

Design/methodology/approach: Adopting a conceptual and analytical approach, the study explores how global economic integration, technological diffusion, and institutional convergence influence the adoption and effectiveness of AIS in free zone environments.

Findings: The paper argues that accounting research has largely relied on theories developed in liberal market economies, with limited attention devoted to the specific institutional and socio-economic contexts of developing countries. By focusing on Libyan free zones, this study contributes to addressing this gap and extends the application of globalisation theory to accounting information systems research. The analysis highlights the potential of AIS to enhance transparency, efficiency, and decision-making quality, thereby improving the competitiveness of free zones and facilitating their integration into the global economy.

Research Limitation/implications: However, the study identifies several structural and institutional challenges that constrain the effective implementation of AIS in Libyan free zones, including inadequate technological infrastructure, limited human capital, outdated legislative frameworks, and the absence of coherent digital transformation strategies.

Originality/value: The paper concludes that strengthening accounting information systems represents a critical prerequisite for improving decision-making processes and supporting Libya's broader development objective of economic diversification and sustainable integration into the global economic system.

Keywords

Globalization; Accounting Information Systems; Free Zones; Economic Development.

© The Author(s) 2026. This article is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4).

مقدمة

تُعد العولمة نظرية تنموية شاملة تقوم على آليات اندماج عالمية واسعة، مع تركيز جوهري على المعاملات الاقتصادية والروابط الدولية، فهي تمثل نموذجاً تنموياً يهدف إلى نشر الأنظمة الاقتصادية والتقنية حول العالم، معتمدة بشكل أساسي على تطور نظم الاتصالات والروابط الثقافية والاقتصادية، وتفترض العولمة وجود توحيد واسع بين مختلف الدول، مما يؤدي إلى ترابط عميق في مجالات التجارة والتمويل، وهو ما ينعكس إيجاباً على تنمية الاقتصاد وتحسين المؤشرات الاجتماعية في حال استغلالها بشكل صحيح.

تتمثل المشكلة في أن الدول النامية، ومنها ليبيا، تواجه تحديات كبيرة في مواكبة متطلبات العولمة، حيث أفرزت هذه الظاهرة ضغوطاً تنافسية شديدة قد تؤدي إلى اتساع فجوة الدخول العالمية. وفي سياق المناطق الحرة الليبية، يلاحظ أن عملية اتخاذ القرار لا تزال تعتمد في كثير من الأحيان على رؤى فردية للنخب السياسية والاقتصادية دون الرجوع الكافي إلى المعلومات المحاسبية الدقيقة. كما يعاني النظام المحاسبي في هذه الدول من نقص في الدراسات التي تتناول الأنظمة التشغيلية المحلية، حيث ركزت معظم البحوث السابقة على اقتصادات السوق الليبرالية المتقدمة، مما أوجد فجوة معرفية وتطبيقية تعيق فعالية المناطق الحرة كأدوات للتنمية.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم فهم عميق لدور نظم المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرار داخل المناطق الحرة، من خلال مراجعة نظرية العولمة وتقييم مدى ملاءمتها كإطار لتطوير النظم المحاسبية في الدول النامية، بالإضافة الى تحديد التحديات والمعوقات التي تواجه نجاح هذه النظم في البيئة الليبية، مع تقديم مبررات علمية لتبني سياسات التحول الرقمي وتحديث التشريعات لتعزيز كفاءة المناطق الحرة.

تساؤلات الورقة

تركز هذه الورقة على التساؤلات الآتية:

1. ما هو الدور الحالي والكامن لنظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار في المناطق الحرة في ليبيا.
2. ما مدى ملاءمة نظرية العولمة كإطار لتطوير النظم المحاسبية في الدول النامية.
3. ما هي التحديات والمعوقات التي تواجه نجاح هذه النظم في البيئة الليبية.

أهمية ومبررات الورقة:

تنبع أهمية هذه الورقة في:

1. الدور الاستراتيجي للمناطق الحرة، باعتبارها بيئة استثمارية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل ودمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.
2. الحاجة إلى نظم معلومات متطورة، حيث إن التقدم التكنولوجي في ظل العولمة خفض تكاليف معالجة المعلومات وسرع انتقال التقنية، مما يجعل تطوير نظم المعلومات المحاسبية ضرورة حتمية لضمان الشفافية والمساءلة.
3. تعزيز التنافسية، من خلال مساعدة الدول النامية، ولاسيما ليبيا، على الاستفادة من الآثار الإيجابية للعولمة وتقليل مخاطرها الاقتصادية والاجتماعية.

منهجية الورقة:

تبنت الورقة المنهج المفاهيمي والتحليلي وهو المنهج الأمثل والأكثر شيوعاً في البحوث النظرية، وذلك من خلال:

1. استخدام نظرية العولمة كإطار نظري لدراسة البيانات وتفسير مضمونها.
2. مراجعة الأدبيات السابقة التي تناولت العلاقة بين العولمة، التكنولوجيا، والمحاسبة.
3. تحليل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كوحدات تحليل أساسية لفهم آثار العولمة على المستوى المحلي والدولي.

الخلفية النظرية للموضوع:

العولمة نظرية في التنمية (Reyes, 2001a) تقوم على آلية عالمية أوسع للاندماج، مع تركيز خاص على مجال المعاملات الاقتصادية، وهي نموذج تنموي إيجابي متمركز حول الولايات المتحدة وأوروبا، يتمثل جوهره في انتشار الرأسمالية حول العالم، ويركز هذا الاتجاه النظري على الاتصالات والروابط الدولية، مع توجيه هذه الروابط نحو العوامل الثقافية والاقتصادية التي تؤثر في نظم الاتصال، وتفسّر نظرية العولمة عدم المساواة من خلال تحديد العوامل الثقافية والاقتصادية التي تنتج عن الترابط العالمي، وقد ذكر Reyes (2001b, p. 2) أن للعولمة معنيين رئيسيين هما:

- الأول يتعامل مع العولمة باعتبارها حدثًا يتمثّل في ظهور الشعور بالترابط بين دول العالم المختلفة في مجالات الاتصال والتجارة والتمويل.
- أما المعنى الثاني فيعتبر العولمة نظرية في التنمية الاقتصادية تفترض وجود توحيد واسع بين مختلف الدول، ويُعتقد أن هذا الاندماج له تأثير فعّال في تنمية الاقتصاد وتحسين المؤشرات الاجتماعية.

ويرى Zineldin (2002, p. 37) أن مفهوم العولمة يتضمن درجات مختلفة من التغيير في النظريات؛ إذ غيّرت العولمة كثيراً من النظريات المتعلقة بجهود التنمية وتعريفاتها، والتي تختلف من دولة نامية إلى أخرى، وبناءً عليه، يمكن اعتبارها نظرية للتنمية الاقتصادية تقدّم مقترحات بنّاءة حول كيفية استفادة الدول النامية من الآثار الإيجابية التي حققتها الدول المتقدمة.

ومع ذلك، يشير Zineldin (2002) إلى المشكلات التي أفرزتها العولمة في الدول النامية، ويُرجع أصل هذه المشكلات إلى تنافس الدول النامية فيما بينها بدلًا من التعاون، كما يؤكد أن الدين، شأنه شأن الثقافة، يمكن أن يؤثر في العولمة؛ مستشهداً بالقرآن الكريم الذي يدعو إلى التعاون على البر والتقوى وينَهى عن الإثم والعدوان (سورة المائدة، الآية 2). ويرى Zineldin (2002, p. 39) أن الدول العربية، ومنها ليبيا، يمكن أن تستفيد من هذا المبدأ الإسلامي في تعزيز التعاون الضروري لتنفيذ نظرية العولمة، وبالمثل، عمّم Hamid وآخرون (1993, p. 132) فكرة التعاون الديني لتشمل المسلمين وغير المسلمين.

نظرة تاريخية

منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي، أثار مفهوم العولمة اهتماماً متزايداً في مختلف التخصصات الأكاديمية (Unerman 2003, p. 425)، ورغم التغطية الإعلامية الواسعة للعولمة وقضاياها، يشير Graham & Neu (2003, p. 449) إلى نقص الفهم الكافي للعولمة، وإلى تشكيك النقاد المعاصرين في اعتبارها نظرية، ويرون أن هذا التشكيك يعود بالأساس إلى تأثير منظّرين اجتماعيين مثل ماركس وإنجلز وآدم سميث، وقد ذهب Graham & Neu (2003, p. 450) إلى أن اعتبار العولمة "نظرية" قد لا يكون سوى صيحة جذابة حديثة.

وبالعودة إلى الأسواق، يرى Everett (2003) أن ظهور مفهوم العولمة يعود إلى مقال Levitt (1983)، الذي أكد أن التكنولوجيا خلقت موجة قوية تدفع العالم نحو حالة مشتركة، وأشار Levitt إلى أن توفر التكنولوجيا وسهولة الوصول إليها حتى في المناطق المعزولة والدول الفقيرة يجعل الجميع قادرين

على التمتع بمزايا الازدهار الاقتصادي الحديث، فأنظمة الاتصال تخلق حالة متزايدة من التشابه تؤدي إلى تجانس الأسواق عالمياً (Levitt 1983, p. 20).

ورغم تعدد تعريفات العولمة، فإن ظهورها موضوعا أكاديميا بارزا يعود إلى الثمانينيات من القرن الماضي، ويؤكد Clark & Knowles (2003, p. 361) أنها أصبحت سمة فعالة وديناميكية للعصر، رغم أن معناها ومكوناتها ما تزال محل نقاش وتدقيق، وقد أدى هذا إلى رؤية أحادية الجانب للعولمة نتيجة دراستها دراسة منفصلة عن المجالات الأخرى، ولذلك يصبح من الضروري التساؤل: هل هناك مخاطر أو آثار مترتبة على العولمة؟ فمن غير الصحيح اعتبار تأثيرها متساوياً على الدول الغنية والفقيرة، أو اختزالها في حركة ليبرالية جديدة، أو وصفها بأنها امتداد للاستعمار الجديد. ويقترح Everett (2003, p. 402) تبني موقف حذر ومتوازن بين الرأيين المتضادين.

خصائص العولمة

للعولمة آثار إيجابية وسلبية على حد سواء، فقد أدت إلى زيادة المنافسة العالمية، التي رغم قلق كثير من المنظمات منها، خصوصاً في الدول النامية، فان لها فوائد مثل رفع الإنتاجية والكفاءة، وفي بعض الحالات، ساعدت المنافسة الدول النامية على تحسين أوضاعها الاقتصادية، كما قد تزيد العولمة من الإنتاجية من خلال ترشيد الإنتاج عالمياً وانتشار التكنولوجيا (Intriligator 2004, p. 490; Tanzi 2004, p. 526).

إن فهم الأسس التي تقوم عليها العولمة يتطلب تحليلًا دقيقًا، فالعولمة تجعل الاتصال بين الدول في تزايد مستمر، ولا يقتصر ذلك على العلاقات الحكومية، بل يشمل التفاعل بين الشعوب (Reyes 2001b, p. 2; Stiglitz 2004a, p. 18)، وقد أتاح هذا التفاعل للدول الفقيرة تبني التكنولوجيا الجديدة والمشاركة في السياق العالمي، كما أدت آليات الاتصال الحديثة إلى تغييرات إيجابية في النماذج الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وأصبح بإمكان الأعمال المحلية الصغيرة الاستفادة من التحسينات التكنولوجية، بالإضافة إلى خلق بيئة جديدة لإدارة الأعمال عبر مصادر وأدوات حديثة، واستخدام آليات مالية افتراضية، وتعمل المنتجات الناتجة عن نظم الاتصال هذه كنماذج توحيدية عالمية، لا سيما في المجالات الاقتصادية، ورغم ذلك، يبقى اتخاذ القرار العالمي في النهاية متمركزاً حول الدول الغربية بسبب القوى السياسية والاقتصادية الكبرى.

وتتناول أدبيات العولمة أيضاً موقع بعض الدول التي تملك خصائص مشتركة تربطها بعلاقات إقليمية، كما ترى نظرية العولمة أن النماذج الاقتصادية الأساسية للدول، خصوصاً تلك المتعلقة بالهياكل المالية

والتجارة الدولية، مرتبطة بنموذج "التنمية التابعة" الذي يتبناه التيار البنيوي الجديد (Reyes, 2001b, p. 1).

وأخيراً، فإن أحد الجوانب الرئيسة للعولمة هو تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المعيشة (Reyes 2001b, p. 2).

وتقوم العولمة على ثلاث مسلّمات رئيسة (Reyes 2001a):

- العوامل الاقتصادية والثقافية تحدّد الظروف الاجتماعية.
- الدولة القومية تفقد أهميتها في ظل العلاقات الدولية الواسعة.
- التقدم التكنولوجي يؤدي إلى زيادة الترابط بين المجموعات الاجتماعية وتسهيل المعاملات الاقتصادية وتوحيد المجتمعات.

العولمة والثقافة

تشكل الثقافة العامل الأبرز في نظرية العولمة، إذ تعكس الوضع الاجتماعي والاقتصادي للدولة (Reyes 2001a, p. 9). وقد تبنى Weber (1985, p. 23) هذا التوجه بقوله إن الثقافة تشبه مدرسة شاملة تضم الهوية والقيم والأيديولوجيات والعناصر الاجتماعية التي تحدد ملامح كل مجتمع اقتصادياً واجتماعياً، ويرى Reyes أن هذا التصور المأخوذ من النظرية الفيبيرية في عشرينيات القرن الماضي، ينطبق على الوضع العالمي الراهن، خصوصاً فيما يتعلق بنشر القيم الثقافية عبر نظم الاتصال.

وتقدّم نظرية العولمة تصوراً لنظام عالمي موحّد، يركز على الاتصال والعلاقات الاقتصادية، وهو ما يشترك مع نظرية النظم العالمية، إلا أن العولمة تُعطي أولوية للعامل الثقافي، ويؤكد Reyes (2001a, p. 8) أن الروابط الثقافية أصبحت العناصر الأساسية في تفسير التنمية بدلًا من الروابط الاقتصادية والسياسية.

العولمة والاتصال

العولمة تفسّر الأحداث العالمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتُعتبر إطاراً نظرياً يشمل نظاماً عالمياً ديناميكياً للاتصال، إضافة إلى الأنظمة الاقتصادية الحديثة (Reyes 2001b, p. 1)، وتُتوقع زيادة اعتماد الدول على التجارة والتمويل والعلاقات الدولية، مما يؤدي إلى توحيد النظم الاقتصادية.

وقد فتحت التكنولوجيا والاتصال فرصاً جديدة للأعمال المحلية، وخلقت بيئة مختلفة لإدارة الموارد والإنتاج والعمليات المالية الافتراضية، وتمتد آثار نماذج الاتصال الجديدة حتى إلى الأقليات في الدول، رغم عدم قدرتها دائما على الاندماج الكامل فيها (Reyes 2001b, p. 2).

وفي الدول النامية، يظل القرار بيد النخب السياسية والاقتصادية، وغالباً ما تُتخذ القرارات بصورة فردية دون الرجوع إلى المعلومات المحاسبية، وينعدم فيها مبدأ المساءلة، ورغم تطور وسائل الاتصال، تظل الأقليات عاجزة عن مساءلة صناع القرار.

العولمة والوحدة (التكنولوجيا والمحاسبة)

أحد الآثار الإيجابية للتقدم في الاتصال والثقافة هو التطور الهائل للتكنولوجيا، التي تجعل الاتصال أكثر سهولة وفعالية (Reyes 2001b; Tanzi 2004)، وفي المحاسبة، تُبرز الدراسات تأثير تحرير الأسواق المالية والمعايير المحاسبية في نشر التكنولوجيا المحاسبية الغربية عالمياً، هذا ولقد أضاف Graham & Neu (2003) أن البحوث ركزت على الأسواق المالية، بينما لم تُدرس بما يكفي الأنظمة المحاسبية التشغيلية في الدول النامية، ويُنظر إلى الأنظمة المحاسبية في الدول النامية على أنها جزء من ممارسات عالمية تتغير وفق النمط الغربي، ويؤدي تطور الاتصال والتكنولوجيا إلى تعزيز الوحدة بين الدول، ويمكن تقييم آثار هذه الوحدة من جانبين:

- الجانب الخارجي (النظام الدولي).
- الجانب الداخلي (الوضع الاقتصادي والاجتماعي داخل كل دولة).

ويشير White & Reyes (2001b) و Smith(1992) إلى أن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للدول هي وحدات تحليل مهمة لفهم آثار العولمة، وتتمثل الموضوعات الأساسية لاقتصاديات العالم السياسية في شكل النظام الدولي ودور الدول فيه، ويفترض اتجاه العولمة أن الهيكل العالمي ودور الدول في تقسيم العمل والتجارة يفسران التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل الدول.

آثار العولمة

للعولمة محرّكات عديدة، ومن أبرز آثارها:

- زيادة الترابط بين الدول على المستويين الاقتصادي والاجتماعي (Everett 2003; Reyes 2001b).

- تأثيرها العميق في الدول النامية رغم اعتقاد البعض أن آثارها تقتصر على الدول المتقدمة.
- تمكين الفئات المهمشة في الدول الفقيرة من الوصول إلى التكنولوجيا والتواصل عالمياً (Reyes 2001b).
- خفض تكلفة معالجة المعلومات وتخزينها (Intriligator 2004).
- تسريع انتقال التكنولوجيا (Gomory & Baumol 2004; Stiglitz 2004a).

وتشمل آثار العولمة أيضاً توحيد الأنظمة المحاسبية والتجارية وانتشار الثقافة والتكنولوجيا.

وعلى المستوى الوطني، تختلف قدرة الدول على المشاركة في الاقتصاد العالمي. كما تختلف قدرات المجموعات الاجتماعية داخل الدول؛ فبعضها قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي، بينما تبقى مجموعات أخرى مهمّشة (Reyes 2001b).

تحديات العولمة

رغم الادعاء بأن العولمة ذات فوائد عالمية، فان هناك تحديات كثيرة منها:

- اتساع فجوة الدخول العالمية، حيث تنمو بعض الاقتصادات النامية بسرعة (مثل الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا) بينما تتراجع أخرى في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية (Stiglitz 2002b).
- يؤدي ذلك إلى توزيع مزدوج للدخل يعرف بالقمتين" (Intriligator 2004)، مما يُضعف موقع الدول النامية.
- الاعتماد الاقتصادي العالمي قد يسبب عدم استقرار اقتصادي عالمي، كما ظهر في الأزمة المالية الآسيوية.
- تحوّل السيطرة الاقتصادية إلى القوى الكبرى (الدول والمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات)، الأمر الذي يهدد استقلال الدول النامية.
- مشاعر عدم الرضا الشعبي نتيجة فقدان السيطرة الوطنية.

وقد وجهت انتقادات أخرى للعولمة مثل:

- البطالة في الدول ذات الأجور المرتفعة (رغم أن البيانات لا تدعم هذا الادعاء).

- تهديد الثقافة المحلية، رغم أن عوامل محلية أخرى لها تأثير أكبر.
- ضعف السياسات الوطنية واتهام العولمة بالتسبب في ذلك (Intriligator 2004).

وقد تشمل آثار العولمة أيضًا مخاطر غير اقتصادية مثل الأزمات الصحية (إنفلونزا 1918، وجائحة كورونا سنة 2019) أو البيئية (الاحتباس الحراري).

أما في مجال الفقر، فقد أشار Stiglitz ((2002a إلى أن العولمة أدت إلى زيادة الفقر في الدول النامية الأكثر فقرًا، ويرى Stiglitz (2004b) أن الدول يمكن أن تستفيد من العولمة إذا تبنّت سياسات ومؤسسات مناسبة، لكنه أكد أن إدارة العولمة عبر صندوق النقد الدولي كانت ضعيفة، مما أدى إلى آثار سلبية واسعة خصوصًا في أفقر الدول.

العولمة ونظريات التنمية الأخرى

تُعدّ نظريات التحديث، والنظام العالمي، والتبعية من بين أهم نظريات التنمية التي تمت دراستها إلى جانب العولمة، وإذا ما قارنا بين نظريتي العولمة والتحديث، سنجد أنهما تشتركان في بعض أوجه التشابه (Reyes 2001b, p.3). وقد بيّن Reyes (2001b) أن النظريات الثلاث (التحديث، والتبعية، ونظرية النظام العالمي) تشترك في وجهة نظرها حول تأثير الولايات المتحدة وأوروبا، كما تشترك هذه النظريات في الاعتقاد بأن النموذج الأكثر عملية ونجاحًا في الاتصال، وأفضل الأدوات التي تمكننا من تحقيق مستوى معيشي مرتفع، هي تلك التي نشأت في المناطق المتقدمة.

ومع ذلك، توجد اختلافات بين النظريات الأربع، فنظرية التحديث تتخذ موقفًا معياريًا، أي أنها تقترح حلاً مرغوبًا لقضايا التنمية، بينما تركز نظرية العولمة على المنظور الوضعي، الذي يهتم بالاتصال والروابط الدولية (Reyes 2001a, p.8)، مع التركيز على العوامل الثقافية والاقتصادية الحاسمة والمؤثرة في الأوضاع السياسية والاجتماعية للدول (Reyes 2001b)، وينسجم هذا الطرح مع ما قدمته المدرسة الاجتماعية الشاملة لماكس فيبر؛ إذ تؤكد هذه النظرية أن السمات الهُويّاتية للمجموعات الاجتماعية، كبيرة كانت أم صغيرة—بما في ذلك منظومات القيم والمعتقدات والنماذج السلوكية—تُعد عاملاً حاسمًا في تشكيل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة.

إن هذا المفهوم الفيبري قابل للتطبيق على نطاق واسع، وملائم للوضع العالمي الراهن، حيث تختلط القيم الثقافية ببعضها من خلال أنظمة الاتصال التي أصبح لها تأثير متزايد على القطاعات الاجتماعية (Reyes 2001b, p.3)، و يتضح أن المنظور العالمي هو وحدة التحليل لكل من نظريتي العولمة والنظام

العالمي، بدلًا من وحدة الدولة القومية التي تعتمد عليها نظريتا التحديث و التبعية ، وبخصوص الاختلاف بين مدرستي العولمة والنظام العالمي، يرى Etzioni (1981) ضرورة الانتباه إلى أن الأخيرة تتضمن عناصر ماركسية جديدة، بينما تمثل الأولى حركة سوسيولوجية بنيوية ووظيفية، وخلص إلى أن نظرية العولمة تميل نحو آلية تغيير منهجية وتدريجية، أكثر من كونها نموذجًا للتحول المفاجئ والعنيف:

"بالنسبة لكتّاب العولمة، تصبح التغيرات التدريجية في المجتمعات واقعًا عندما تتكيف المجموعات الاجتماعية المختلفة مع الابتكارات الجارية، خصوصاً في مجالات الاتصال والثقافة والاقتصاد" (Reyes 2001b, p.3 نقلاً عن Etzioni 1981).

تشير كل من نظريتي التحديث والعولمة إلى أن النموذج الرئيسي للتنمية هو ذلك الذي تحدده الولايات المتحدة وأوروبا، ووفقًا لهاتين النظريتين، فإن تبني أدوات اتصال أكثر عملية، وتقليص فجوة المعرفة بسرعة أكبر (Stiglitz 2004b, p.467)، يتطلب اعتماد ممارسات هذه المناطق المتقدمة، هذا النهج الإثنو–مركزي (Reyes 2001a, p.8) يعني أنه لكي تسير الدول في طريق التنمية، يجب عليها اتباع نماذج الولايات المتحدة وأوروبا، ويرى منظّرو العولمة أن سبب ضرورة تبني الدول النامية لهذه النماذج هو الترابط الواسع للاتصال والانتشار الثقافي لهذه الدول المتقدمة، بحيث إن عدم تبنيها سيؤدي إلى التراجع الاقتصادي.

وظيفيًا، تختلف العولمة عن نظرية النظام العالمي التي تركز على عمليات ذات طبيعة كمية، بدلًا من التركيز على السمات النوعية، لأن "عمليات العولمة تختلف نوعيًا عن عمليات التدويل" (Dicken 1998, p.5)، إضافة إلى ذلك، تتعامل العولمة مع التطور الجغرافي للأداء الاقتصادي من جهة، ومع التشكيل الوظيفي للأنشطة ذاتها من جهة أخرى (Dicken 1998)، ومن المهم الإشارة إلى أن هذه السمة في معالجة العولمة تخلق نوعًا جديداً من الوحدة في الأداء العالمي (Reyes 2001b, p.3).

وبناءً على هذه الملاحظات، فإن فهم دور النظم المحاسبية من منظور الدولة المشاركة يتحقق بشكل أفضل عبر تطبيق نظرية العولمة، وذلك لأن المحاسبة أصبحت ممارسة عالمية مشتركة بين الدول المتقدمة والنامية، كما يساعد تبني النماذج المحاسبية الغربية الدول النامية على الالتزام بالممارسات المعترف بها دوليًا والمشاركة في المكاسب الاقتصادية للعولمة، ولذلك، فإن النموذج المحاسبي الغربي يُعد أمرًا ضروريًا لبقاء الدول النامية، وليس مجرد خيار إضافي.

وعليه، تأخذ نظرية العولمة البيئة العالمية بعين الاعتبار، ولا تتجاهل الجوانب الثقافية للدول النامية، ورغم أنها لا تراعي معدل النمو السريع للدول النامية، فانه يمكن تكييفها بسهولة أكبر مع احتياجات هذه

الدول في الاقتصاد العالمي. كما تعترف برغبة الدول النامية في المشاركة في الاقتصاد العالمي، والصعوبات التي تواجهها في تبني التقنيات الغربية بما يتناسب مع خصائصها الفريدة.

مزايا تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المناطق الحرة في ليبيا

يُعدّ تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المناطق الحرة خطوة استراتيجية تعزّز الكفاءة التشغيلية والشفافية والقدرة على المنافسة، في ظل التحولات التي تفرضها العولمة الاقتصادية خاصة، وتبرز أهمية هذه النظم في السياق الليبي نظراً لحاجة المناطق الحرة إلى بنية معلوماتية قوية تساهم في تهيئة بيئة استثمارية جاذبة ورفع مستوى الأداء الإداري والمالي. ويمكن تلخيص أهم المزايا فيما يلي:

1. تحسين جودة المعلومات المحاسبية

توفر نظم المعلومات المحاسبية بيانات مالية دقيقة، شاملة، وذات موثوقية عالية، مما يسهل على الإدارات داخل المناطق الحرة اتخاذ قرارات مبنية على المعلومات والتحليل وليس على الاحكام الشخصية، ويُعد ذلك عاملاً حاسماً في بيئة تحتاج إلى سرعة الاستجابة وتنافسية عالية.

2. تسريع عمليات الإجراءات المالية والإدارية

يسهم النظام في أتمتة المعاملات المالية مثل التسجيل المحاسبي، إعداد التقارير، معالجة الذمم المدينة والدائنة، والرقابة على المخزون، مما يقلل من الوقت المستغرق لإنجاز المهام ويرفع كفاءة العمل داخل إدارات المناطق الحرة والشركات العاملة بها.

3. تعزيز الشفافية والرقابة الداخلية

تتكامل نظم المعلومات المحاسبية مع إجراءات التدقيق الداخلي، وتوفّر سجلات واضحة وقابلة للتتبع لجميع العمليات، وهذا يقلل من فرص الفساد أو التلاعب المالي، ويزيد من مستوى الثقة لدى المستثمرين والجهات الرقابية، وهي عناصر ضرورية لنجاح المناطق الحرة.

4. تحسين القدرة على اتخاذ القرار

تساعد تقارير الأداء المالي، ومؤشرات الربحية، وتحليلات التكاليف، وبيانات التدفق النقدي، والإحصاءات التشغيلية في دعم صناع القرار داخل المناطق الحرة — سواء على مستوى الشركات أو الإدارة العامة — لاتخاذ قرارات استراتيجية فعّالة مثل التسعير، التوسّع، وإدارة المخاطر.

5. تعزيز القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي

يرتاح المستثمرون عندما تكون البيئة المالية والإدارية للمناطق الحرة متوافقة مع المعايير الدولية، إذ توفر نظم المعلومات المحاسبية منصة موحدة وشفافة لعرض البيانات المالية. يؤدي ذلك إلى رفع مستوى الثقة والوضوح، ويجعل المنطقة الحرة أكثر قدرة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

6. التوافق مع المعايير الدولية والممارسات العالمية

تساعد نظم المعلومات المحاسبية في الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS) ومتطلبات الإفصاح الدولية، مما يسهم في مواءمة الأداء المالي للمناطق الحرة مع المعايير المطلوبة في التجارة العالمية، خصوصاً في ظل انفتاح ليبيا على الأسواق الخارجية.

7. تقليل التكاليف التشغيلية

من خلال الأتمتة وتقليل الأخطاء البشرية، تسهم نظم المعلومات المحاسبية اسهاما مباشرا في تخفيض التكاليف المرتبطة بإدارة الحسابات والوثائق الورقية، وتحسين إدارة الوقت والموارد البشرية.

8. رفع كفاءة إدارة المخزون والعمليات اللوجستية

عبر تكامل نظم المعلومات المحاسبية مع أنظمة اللوجستيات والمخازن والجمارك، تتمكن الشركات من متابعة مستويات المخزون وتحديد نقاط إعادة الطلب، وتقليل الفاقد، وتنظيم عمليات التصدير والاستيراد بشكل أسرع وأكثر دقة.

9. تحسين الامتثال للقوانين واللوائح

تساعد النظم المحاسبية في الالتزام بلوائح الجمارك، الضرائب، الأنشطة التجارية، ومتطلبات المناطق الحرة، عبر توفير تقارير جاهزة تلقائيًا ومتوافقة مع نماذج الجهات الحكومية، مما يقلل من الأخطاء القانونية والغرامات المحتملة.

10. تسهيل عمليات التكامل الرقمي والتحول الإلكتروني

تُعدّ نظم المعلومات المحاسبية جزءًا أساسيًا من جهود التحول الرقمي، حيث تُمكّن المنطقة الحرة من الانتقال إلى بيئة عمل إلكترونية متكاملة، وتسهيل تبادل البيانات بين الإدارات المختلفة مثل الجمارك، الضرائب، المصارف، والوحدات التجارية داخل المنطقة الحرة.

11. رفع مستوى التنافسية في ظل العولمة

من خلال دقة البيانات، والشفافية، وسرعة الوصول إلى المعلومات، تصبح المناطق الحرة الليبية أكثر قدرة على التنافس مع المناطق الحرة الإقليمية والعالمية، مما يعزز فرصها في جذب الشركات متعددة الجنسيات.

12. تعزيز القدرة على التخطيط المالي والاستراتيجي

تُسهم نظم المعلومات المحاسبية في إعداد الميزانيات، وخطط العمل، والتنبؤات المالية، وتقييم السيناريوهات المختلفة، مما يدعم الإدارة في رسم سياسات مستقبلية مبنية على أسس علمية واضحة.

دمج المحاسبة في إطار التنمية الاقتصادية العالمية

بدلًا من ترك الأمور لقوى السوق أو الصدف، حاولت بعض الدول النامية وضع خطط مناسبة لتنميتها، وتظهر هذه الجهود في الخطط الوطنية المنتشرة، التي تهدف إلى تحقيق تحسين اقتصادي كبير ومستدام، ومن أكثر النقاشات المعاصرة في الحكومات النامية هو الرابط بين الظروف المعيشية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، لذلك، يقدم منظّرو التنمية حلولًا نظرية لمعالجة هذه القضايا، ومع تزايد عولمة جميع جوانب الحياة، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، أصبح من الحتمي أن يكون لممارسات الدول المتقدمة تأثير كبير على هذه الخطط.

وبحسب العديد من الكتّاب (Enthoven 1973; Mirghani 1982; Perera 1989a; Belkaoui 1994)، فإن المحاسبة ضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية للدول النامية، ونتيجة لذلك، أصبحت المحاسبة ممارسة عالمية مشتركة بين الدول المتقدمة والنامية، إلا أن معظم هذه الدول تواجه صعوبات في استخدام المعلومات المحاسبية، وتعتمد الممارسات الحالية لمهنة المحاسبة في الدول النامية اعتمادا أساسيا على التشريعات الحكومية.

نتائج الورقة

توصلت الورقة إلى عدة نتائج أبرزها:

1. أن العولمة ساهمت في تسريع انتقال التكنولوجيا المحاسبية وتوحيد الأنظمة التجارية عالمياً.
2. وجود ضعف في استغلال المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار بالدول النامية، مع غياب واضح لمبدأ المساءلة في بعض الأحيان.
3. تؤثر العوامل الثقافية والاجتماعية بشكل كبير على نجاح تطبيق نظم المعلومات المحاسبية.

4. تحديات العولمة تشمل اتساع فجوة الدخل والتبعية الاقتصادية للقوى الكبرى، مما يتطلب سياسات وطنية قوية للمواجهة.
5. نجاح المناطق الحرة مرهون بمدى قدرتها على الاندماج في نظام الاتصال العالمي وتطوير بنيتها التحتية المعلوماتية.

التوصيات:

بناءً على التحليل، توصي الورقة بالآتي:

1. تطوير البنية التحتية: الاستثمار المكثف في تقنيات الاتصال والمعلومات لضمان تدفق البيانات المحاسبية بدقة وسرعة.
2. تحسين الكفاءات البشرية: تدريب الكوادر الوطنية على التعامل مع النظم المحاسبية الحديثة والمعايير الدولية.
3. تحديث التشريعات: إصدار قوانين مرنة تدعم التحول الرقمي وتحمي الاستثمارات في المناطق الحرة.
4. تعزيز التعاون: تبني مبادئ التعاون (المستمدة من القيم الثقافية والدينية) لتعزيز العمل المشترك بين الدول النامية لمواجهة ضغوط العولمة.
5. تفعيل المساءلة: ربط عملية اتخاذ القرار بمخرجات نظم المعلومات المحاسبية لضمان الشفافية والنزاهة

الخلاصة

تناولت هذه الورقة مفهوم التنمية في السياق العالمي بوصفها عملية اجتماعية واقتصادية شاملة، تتجاوز البعد الاقتصادي الضيق لتشمل الأبعاد المؤسسية والثقافية والسياسية. وأظهرت أن العديد من نظريات التنمية، رغم إسهامها في تفسير علاقات القوة العالمية ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي، غالباً ما تغفل مسألة الجاهزية المؤسسية والقدرة الإدارية للدول النامية على تنفيذ هذه السياسات بفاعلية، وفي ظل العولمة، لم يعد نموذج التنمية التقليدي ملائماً لمتطلبات المنافسة الدولية، حيث فرضت العولمة استحقاقات جديدة، من بينها تبنّي نظم محاسبية ومعلوماتية أكثر كفاءة وشفافية، بما يعزز اندماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي. ورغم الطابع العالمي للمحاسبة، تؤكد الورقة على ضرورة مراعاة الخصوصيات الثقافية

والمؤسسية لكل دولة عند تطبيق النظم المحاسبية الحديثة.

وخلصت الورقة إلى أن تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ليبيا يمثل ركيزة أساسية لنجاح المناطق الحرة، من خلال دعم اتخاذ القرار، وجذب الاستثمارات، وتحسين إدارة الموارد. غير أن تحقيق ذلك يتطلب معالجة تحديات البنية التحتية، وبناء القدرات البشرية، وتحديث الإطار التشريعي، وتبني سياسات واضحة للتحول الرقمي. ويُعد تجاوز هذه التحديات مدخلًا مهماً لضمان استدامة المناطق الحرة وتعزيز دورها في تحقيق الهدف الاستراتيجي للتنمية في ليبيا، والمتمثل في تنويع مصادر الدخل والاندماج الفعّال في الاقتصاد العالمي.

المراجع

Belkaoui, A. (1994). Accounting in the Developing Countries. Westport, Conn., Quorum Books.

Clark, T. and L. L. Knowles (2003). "Global Myopia: Globalisation Theory in International Business " Journal of International Management 9:361-372.

Dicken, P. (1998). Global Shift: Transforming the World Economy London, Chapman.

Enthoven, A. J. H. (1973). Accountancy and Economic Development Policy. North-Holland, Publishing Co.

Etzioni, E. (1981). Social Change: The Advent and Maturation of Modern Society London Routledge & Kegan Paul.

Everett, J. (2003). "Globalisation and Its New Spaces for (Alternative) Accounting Research." Accounting Forum 27 (4): 400-424.

Gomory, R. E. and W. J. Baumol (2004). "Globalisation: Prospects, Promise, and Problems." Journal of Policy Modeling. 26: 425-438.

Graham, C. and D. Neu (2003). "Accounting for Globalisation." Accounting Forum. 27 (4): 449-471.

Hamid, S., R. Craig and F. Clarke (1993). "Religion: A Confounding Cultural Element in the International Harmonisation of Accounting?" Abacus 29 (2): 131-148.

Intriligator, M. D. (2004). "Globalisation of the World Economy: Potential Benefits and Costs and a Net Assessment " Journal of Policy Modeling. 26: 485-498.

Levitt, T. (1983). The Marketing Imagination New York Free Press.

Mirghani, M. (1982). "Framework for a Linkage between Microaccounting and Macroaccounting for the Purposes of Development Planning in Developing Countries." International Journal of Accounting. 18 (1): 57-68.

Perera, M. H. (1989). "Accounting in Developing Countries: A Case for Localised Uniformity." British Accounting Review. 21 (2): 141-158.

Reyes, G. E. (2001a). "Four Main Theories of Development: Modernization, Dependency, World -Systems, and Globalisation " NOMADAS 4:1-12.

Reyes, G. E. (2001b). "Theory of Globalisation: Fundamental Basis " Sincronia Spring 1-5.

Smith, D. and D. White (1992). "Structure and Dynamics of the Global Economy: Network Analysis of International; Trade 1965-1980." Social Forces. 70 (4): 857-893.

Stiglitz, J. E. (2002a). Globalisation and Its Discontents London, W. W. Norton

Stiglitz, J. E. (2002b). "Globalism's Discontents " The American Prospect Globalism and Poverty winter 2002: 16- 21.

Stiglitz, J. E. (2004). "Evaluating Economic Change " Daedalus 133 (3): 18-25.

Tanzi, V. (2004). "Globalization and the Need for Fiscal Reform in Developing

Unerman, J. (2003). "Enhancing Organizational Global Hegemony with Narrative Accounting Disclosures: An Early Example." Accounting Forum. 27 (4): 425-448.Weber, M. (1985). The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism London, Unwin Paperbacks.

Zineldin, M. (2002). "Globalisation, Strategic Co-Operation and Economic Integration among Islamic/Arabic Countries." Management Research News. 25 (4): 35-61.